

Distr.: General
12 December 2014
Arabic
Original: English



التقرير المرحلي الخامس والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن بموجب القرار ٢١٦٢ (٢٠١٤) ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وطلب إليّ أن أقدم إليه بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ تقريراً لمنتصف المدة. ويعرض هذا التقرير معلومات محدّثة بشأن المستجدات الرئيسية وتنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة منذ صدور تقريرتي السابق (S/2014/342) المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤، ويتضمن التقرير أيضاً استنتاجات وتوصيات بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية أجري خلال الفترة قيد الاستعراض.

ثانياً - الحالة السياسية

٢ - نظراً لأن الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ بدأت فعلاً تلوح في الأفق، فإن أنشطة التموضع السياسي في فترة ما قبل إجراء هذه الانتخابات، هي التي تسيطر الآن على مشهد التطورات السياسية في كوت ديفوار. ففي ٢٢ أيار/مايو، استؤنف الحوار السياسي الذي كان متوقفاً منذ كانون الثاني/يناير، وتعهّدت الحكومة إثر ذلك باتخاذ مجموعة من تدابير بناء الثقة شملت الإفراج عن عدد آخر من معاوني الرئيس السابق لوران غباغبو، وترحيبها برجوع من يريدون العودة من منفاهم الاختياري، ورفع التجميد عن حساباتهم المصرفية، وإعادة ممتلكاتهم التي يشغلها الغير دون وجه قانوني.

٣ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، أعلنت الحكومة أنها في الفترة من ٢٢ أيار/مايو إلى ٢١ تموز/يوليه، أفرجت بكفالة عن ٢٧٥ من ٦٥٩ شخصا احتجزوا في سياق الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وأكدت أيضاً الحكومة مجدداً التعهد الذي قطعه الرئيس الحسن واتارا ألا يتعرض العائدون من منفاهم الاختياري لإجراءات قضائية. وتم منذ ذلك الحين رفع قرار



الرجاء إعادة استعمال الورق



التجميد عما لا يقل عن ١٩١ حساباً مصرفياً، ورجع إلى البلد من المنفى الاختياري عدد آخر من الأشخاص بينهم مسؤولون كبار في النظام السابق ووالدة الرئيس السابق غباغبو مارغريت غادو التي عادت من غانا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، غير أن أمراض الشيخوخة لم تمهلها طويلاً إذ توفيت بعد ذلك بفترة وجيزة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وأحرزت اللجنة التي ترأسها الحكومة، المعنية باسترداد الأملاك الخاصة أو العامة التي يشغلها الغير دون وجه قانوني تقدماً إذ أفادت في ١ كانون الأول/ديسمبر عن إخلاء ٣٧٦ من الأملاك الـ ٩٠١ المشغولة من دون وجه قانوني التي تلقت مطالبة بشأنها. ولا يزال النظر جارياً في ١٥٣ مطالبة أخرى.

٤ - وفي ١٨ حزيران/يونيه، وقع الرئيس واثارا قانوناً ينظم عضوية اللجنة الانتخابية المستقلة وأسلوب عملها ومهامها. وقد نص هذا القانون الجديد على إنشاء لجنة انتخابية مستقلة تتألف هيئتها الإدارية من ١٧ مفوضاً بينهم عضو واحد يمثل رئيس الدولة، و ٤ أعضاء يمثلون الحكومة، و ٤ أعضاء يمثلون الائتلاف الحاكم، وهو تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام، و ٤ أعضاء يمثلون أحزاب المعارضة، و ٤ أعضاء يمثلون المجتمع المدني. وينص القانون أيضاً على انتخاب رئيس اللجنة من المفوضين. وقد انتقدت الجبهة الشعبية الإيفوارية وحزب الحرية والديمقراطية من أجل الجمهورية المعارضين هذا القانون حيث وصفاه بأنه لا يكفل مبادئ النزاهة والشفافية والمصادقية. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، أعلنت الجبهة الشعبية الإيفوارية أنها لن تشارك في هذه اللجنة بالصيغة التي أعيد بها تشكيل عضويتها، ولكنها تركت باب الحوار مع الحكومة مفتوحاً. ودفعت بأن الحكومة ممثلة في اللجنة تمثيلاً زائداً على نحو ينال من استقلالية اللجنة، وطلبت إلى الحكومة إنشاء هيئة انتخابية يُعين أعضاؤها بتوافق الآراء. وفي ٢ تموز/يوليه أيدها في هذا الموقف تحالف القوى الديمقراطية في كوت ديفوار الذي تقوده الجبهة، حيث إنه دعا إلى أن تعيد الحكومة التفاوض مع الأحزاب السياسية وأن توافق على تعيين أعضاء اللجنة على أساس توافق في الآراء. وفي ٥ آب/أغسطس، أجريت مشاورات أخرى بين الحكومة والتحالف عين على إثرها التحالف ممثلين اثنين له، بينهما ممثل من الجبهة الشعبية الإيفوارية. وفي ٨ آب/أغسطس، وقع الرئيس واثارا مرسوماً يقضي بتعيين أعضاء اللجنة الـ ١٧. وفي ١١ آب/أغسطس، أدى هؤلاء القسم.

٥ - وفي ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر، أجرى هؤلاء المفوضون الـ ١٧ مفاوضات لانتخاب أعضاء مكتب اللجنة الستة وفقاً لما ينص عليه القانون الجديد. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أعاد ١٢ من أعضاء اللجنة الـ ١٧ انتخاب الرئيس الحالي للجنة يوسف باكايوكو. وقاطع

التصويت خمسة مفوضين، وهم ممثل الجبهة الشعبية الإيفوارية، وممثل التحالف، وممثلان عن المجتمع المدني، وممثل عن تحالف تجمع الهوفيتيين. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، أعلن التحالف تعليق مشاركته في أعمال اللجنة من دون أن ينسحب منها. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أعلنت الجبهة الشعبية الإيفوارية، من ناحيتها انسحابها من اللجنة بسبب انقسام تصويت أعضاء لجنتها المركزية بين مؤيد ومعارض للانضمام إلى اللجنة. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن التحالف أنه لا يزال مستعدا للحوار مع الحكومة بشأن عضوية مكتب اللجنة الانتخابية المستقلة، غير أنه أشار إلى ضرورة أن تسند إلى ممثليه مسؤوليات فنية. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذت الحكومة، بناء على اتفاق مع التحالف، خطوات عدلت بموجبها قانون اللجنة الانتخابية المستقلة بما يفسح حيزا لزيادة تمثيل المعارضة في مكتبها برفع عدد ممثليها من ستة إلى تسعة أعضاء. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت الجمعية الوطنية التعديل. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن التحالف في بيان صحفي عن عودة ممثليه إلى اللجنة الانتخابية المستقلة، وذلك في أعقاب مناقشات أجريها مع وزير الداخلية حامد باكايوكو. وفي البيان نفسه، أكد التحالف أن توسيع عضوية مكتب اللجنة لا ينهي إشكالية انعدام التوازن في عضوية المكتب، ولكنه أقر في المقابل بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لتشجيع المعارضة على العودة إلى هذه اللجنة. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك ممثلا التحالف في جلسة للجنة.

٦ - وواصل المرشحون المحتملون للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ جهودهم الرامية إلى تعزيز رصيدهم من التأييد. ففي ١١ أيار/مايو، أعلنت رئيسة حزب المعارضة الموالي لغابغبو، التجمع من أجل السلام والوئام هنرييت لاغو ترشحها للانتخابات. وفي أثناء ذلك، قام الرئيس واتارا في الفترة من ١٤ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر بزيارة رسمية إلى منطقة إيفو، مسقط الرئيس الأسبق هنري كونان بيديه، زعيم الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، ورئيس التحالف الحاكم، أي تجمع الهوفيتيين. وخلال هذه الجولة، أكد الرئيس واتارا من جديد اعتزامه الترشح للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥. وفي مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس واتارا، دعا الرئيس الأسبق بيديه أعضاء الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار إلى الاصطفاف وراء الرئيس الحالي ليكون المرشح الوحيد عن تجمع الهوفيتيين، وهو ما أثار ردود فعل متباينة في صفوف أعضاء كل من الائتلاف وعموم المواطنين. إلا أن حزب تجمع الهوفيتيين أكد من جديد في ١ تشرين الثاني/نوفمبر أنه يؤيد دخول الرئيس واتارا إلى الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥ كمرشح وحيد عن الائتلاف المذكور. وأطلق المندوبون عن كل من الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار وحزب تجمع الجمهوريين الحاكم حملة إعلامية في جميع أنحاء البلد للدعوة إلى تقديم الرئيس كمرشح وحيد لخلافة نفسه.

٧ - وفي الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قام رئيس الجبهة الشعبية الإيفوارية، السيد باسكال أفي نغيسان، بجولة في المنطقتين الشرقية والوسطى من البلد لحشد التأييد الشعبي لحزبه. وكان قد أعلن في تاريخ سابق في ٤ تموز/يوليه، أنه سيدخل على هيكل تشكيلة قيادة الحزب تغييرات كبيرة، بما في ذلك تسمية أمين عام جديد. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أنشأت الجبهة الشعبية الإيفوارية منصب نائب للرئيس يتولى مسؤولية تنسيق مساعي طلب الإفراج عن الرئيس السابق غباغبو المحتجز لدى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن السيد أفي نغيسان أنه يعتزم أن يقدم ترشحه خلال مؤتمر الحزب المقرر عقده في الفترة من ١١ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر لإعادة انتخابه زعيما للحزب. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب الرئيس السابق غباغبو أيضا عن اعتزاه المنافسة على زعامة الحزب. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، دفع السيد أفي نغيسان بشكوى طلب فيها سحب ترشح الرئيس السابق من قائمة المرشحين للمنافسة على رئاسة الجبهة الشعبية الإيفوارية بدعوى أن ترشحه باطل من الناحية الإجرائية. وفي اليوم التالي، ردت الأمانة التنفيذية للحزب الشكوى وأعلنت صلاحية ترشيح الرئيس السابق. وفي أثناء ذلك، انتخب حزب الحرية والديمقراطية من أجل الجمهورية المعارض مامادو كوليبالي رئيسا له في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وأعلن السيد كوليبالي اعتزاه خوض غمار المنافسة في الانتخابات الرئاسية.

٨ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وصل رئيس بوركينافاسو السابق السيد بليز كومباوري إلى كوت ديفوار بعدما تنحى. وفي اليوم التالي، أعلنت الرئاسة الإيفوارية في بث متلفز أنها ترحب بالرئيس السابق ومرافقيه. وفي حين أعربت بعض الأحزاب السياسية المنتسبة إلى الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والسيد كوليبالي، وهو أحد الوجوه البارزة في المعارضة، عن تأييدها لقرار السلطات الإيفوارية استقبال الرئيس السابق، فإن الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار لازم الصمت بينما عارضت الجبهة الشعبية الإيفوارية وجوده بشدة. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، غادر الرئيس السابق كوت ديفوار إلى المغرب.

العدالة الوطنية والعدالة الدولية

٩ - واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى محاكمة الأشخاص المدعى أنهم ارتكبوا جرائم خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، ثبتت المحكمة العليا لكوت ديفوار الحكم بسجن القائد السابق للحرس الجمهوري، الجنرال برونو دوغبو بليه لمدة ١٥ عاما.

١٠ - وفي ٩ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، عقد قاضي التحقيق الأول والمدعي العام لمحكمة أيدججان جلسات الاستماع في قضية السيدة الأولى السابقة سيمون غباغبو. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت الحكومة إلى المحكمة الجنائية الدولية المستندات التي تثبت قدرتها على محاكمة السيد غباغبو في محكمة وطنية. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، اختارت الحكومة هيئة محلفين مكونة من سبعة أعضاء لمحكمة ٨٣ فردا منهم السيدة الأولى السابقة، والسيد أفي نغيسان، ومعاونون آخرون للرئيس السابق غباغبو، وجميعهم متهمون بارتكاب جرائم ضد الدولة يدعى أنها ارتكبت خلال الأزمة. وقد أجلت إلى أجل غير مسمى الإجراءات القانونية التي كان من المقرر الشروع فيها في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، اعتقل من جديد وزير الدفاع في عهد الرئيس السابق غباغبو، ليدا كواسي، بتهمة تقويض أمن الدولة. وكان السيد كواسي من بين ١٤ شخصا من قيادات الجبهة الشعبية الإيفوارية، بينهم السيد أفي نغيسان، أفرجت عنهم الحكومة بكفالة في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣.

١١ - وواصلت الخلية الخاصة المعنية بشؤون التحقيق والفحوص أداء الدور المنوط بها المتعلق بالتحقيق في الجرائم المدعى بأنها ارتكبت في سياق الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠، وفي أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات، والملاحقة على تلك الجرائم. غير أن تحديات نشأت عن ضيق الميزانية وقلة الموارد البشرية عرقلت عملها، وهو ما نسف بدوره الجهود التي تبذلها الحكومة في المعركة التي تخوضها ضد الإفلات من العقاب. وفي أثناء ذلك، أعلن في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر وزير العدل وحقوق الإنسان والحريات المدنية غينيمامامادو كوليبالي، أنه قد تم في الفترة من ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، نبش ٨٠٠ جثة من ٨٩ موقعا في أيدججان، وذلك في المرحلة الأولى من عملية مشتركة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات.

١٢ - وتواصلت في المحكمة الجنائية الدولية الإجراءات المتصلة بقضية الرئيس السابق غباغبو. ففي ١١ أيلول/سبتمبر ردت الدائرة الابتدائية الأولى للمحكمة الطلب الذي قدمه محامو الدفاع للطعن في تثبيت التهم. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أسندت المحكمة القضية إلى الدائرة الابتدائية الأولى، بعد أن أعيد تشكيلها، وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، حددت هذه الدائرة تاريخ ٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ موعدا لبدء المحاكمة. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، رفضت الدائرة الابتدائية الأولى، لدواعٍ أمنية، طلب الرئيس السابق غباغبو الإفراج عنه لمدة ثلاثة أيام لحضور جنازة أمه.

١٣ - وفي الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت جلسات الاستماع المتعلقة بإقرار التهم ضد الزعيم السابق لحزب "الوطنيون الشباب" شارل بليه غوديه. ويواجه السيد بليه غوديه أربع تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية يدعى أنها وقعت أثناء الأزمة التي أعقبت الانتخابات، تشمل ١٨٤ جريمة قتل و ٣٨ جريمة اغتصاب و ١٢٦ من الأعمال اللاإنسانية و ٣٤٨ من أعمال الاضطهاد. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، رفضت المحكمة الجنائية الدولية الطلب الذي قدمه محامو الدفاع بحذف شهادات الضحايا من محاضر القضية، وكذلك الطعن المقدم في مقبولية الدعوى. وقد شملت كل الدعاوى حتى الآن أشخاصا مرتبطين بالرئيس السابق غباغبو، مما أسهم في إشاعة صورة "عدالة المنتصر".

اللحمة الاجتماعية

١٤ - انتهت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ولاية لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة التي امتدت ثلاث سنوات. وفي الفترة بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس، ورغم المعوقات اللوجستية والميزانية، أدلى أكثر من ٦٤ ٠٠٠ من ضحايا الأزمة في كوت ديفوار، ٣٠ في المائة منهم من النساء، بشهاداتهم خلال جلسات استماع. وفي الفترة الممتدة من ٨ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، عُقدت أيضا جلسات استماع علنية أمام اللجان الوطنية في ٨٠ قضية تمثل الأزمات التي شهدتها كوت ديفوار بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١، ركزت على تقصي الحقائق. غير أنه لم يجر بث وقائع جلسات الاستماع مراعاة حساسية المعلومات المفصح عنها. وحتى ١ كانون الأول/ديسمبر، لم يكن قد تم تقديم التقرير النهائي الذي أعدته اللجنة إلى الحكومة، بما في ذلك توصيات اللجنة بشأن التعويضات وغيرها من التدابير السياسية والقضائية وغير القضائية.

١٥ - ويجري العمل على إنشاء لجان للتوعية والإنذار المبكر في المجتمعات المحلية بغرض تعزيز اللحمة الاجتماعية والتعايش السلمي بين المجتمعات المحلية، مع السعي في الوقت نفسه إلى تجنب نشوب نزاعات طائفية. غير أن أثر هذه الآليات الإقليمية لا يزال محدودا نتيجة لنقص القدرات ووجود معوقات مالية. وسعيا للتغلب على هذه التحديات، قدمت عملية الأمم المتحدة المشورة والدعم التقنيين إلى ٢٣ من هذه اللجان العاملة في غرب كوت ديفوار، بتمويل من صندوق بناء السلام. وعزز ذلك علاقات عملية الأمم المتحدة بالسلطات المحلية، إذ تشارك العملية في الوقت الراهن في رصد المستجدات المحلية للمساعدة في منع نشوب النزاعات.

١٦ - ولا تزال مسائل حيازة الأراضي تشكل أحد أسباب التوتر الطائفي. وأفادت وزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات المدنية أنه منذ أن دخل حيز النفاذ في ١ نيسان/أبريل القانون الجديد الذي يجعل الذكور الأجانب المتزوجين من مواطنات من كوت ديفوار، فضلاً عن المقيمين في البلد منذ عام ١٩٧٢، مؤهلين لحيازة الجنسية الإيفوارية، قدم نحو ٥٠.٠٠٠ شخص طلبات للحصول على الجنسية الإيفوارية. ودعمًا للحكومة، شجع ممثلي الخاص الزعماء التقليديين والمجتمعيين على المشاركة بنشاط في المبادرات الساعية إلى توطيد السلام والاستقرار والأمن في المناطق الواقعة ضمن نطاق مسؤوليتهم. وفي ٢٢ أيار/مايو، نظم المجلس الإقليمي للزعماء التقليديين لمنطقة غيمون، التي تقع في غرب البلد، حلقة عمل لبناء القدرات تناولت إدارة حيازة الأراضي والحوار بين الطوائف، شارك فيها ٥٠٠ زعيم تقليدي ومجتمعي. واعتمد المشاركون مجموعة من التوصيات، منها تعزيز الامتثال على الصعيد المحلي لقانون عام ١٩٩٨ المتعلق بملكية الأراضي في المناطق الريفية، وتعزيز التعاون بين المجتمعات والسلطات المحلية.

١٧ - وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، نُظمت في غرابو حلقة دراسية مشتركة بين الطوائف في أعقاب الهجمات التي شهدتها غرابو وفييتي في شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٤ على التوالي. فقد اجتمع أكثر من ٢٠٠ من ممثلي النساء والشباب والزعماء التقليديين والدينيين من القرى المتضررة لتدارس الحلول الكفيلة بالتخفيف من حدة التوتر الاجتماعي وإعادة الثقة بين الطوائف. ويسّرت عملية الأمم المتحدة أيضاً عقد حلقة عمل شارك فيها ٥٠ زعيماً تقليدياً تناولت دورهم في الوساطة لحل النزاعات.

ثالثاً - الحالة الأمنية

١٨ - استمر التحسن في الحالة الأمنية في كوت ديفوار غير أنها لا تزال هشة، بسبب استمرار وقوع حوادث متفرقة كالهجمات المسلحة وأعمال اللصوصية والجرائم العنيفة الأخرى، ولا سيما بالقرب من الحدود مع ليبيريا. ومن ناحية ثانية، طرأ انخفاض بنسبة ١٠ في المائة في الحوادث المبلغ عنها الضالع فيها عناصر غير منضبطين من القوات الجمهورية لكوت ديفوار، ومقاتلون سابقون، والدوزو (القناصون التقليديون). وتنتشر القوات الإيفوارية لإنفاذ القانون وحفظ الأمن في جميع أنحاء البلد، غير أن أدائها لعملها بشكل فعال ما زال يعوقه الافتقار إلى المعدات اللازمة لصون النظام العام. أما معدل تكرار أعمال العنف التي يتعرض لها السكان على أيدي قوات الأمن والدفاع، ولا سيما القوات الجمهورية لكوت ديفوار، فهو آخذ في الانخفاض.

١٩ - وفي ١٥ أيار/مايو، تعرضت مدينة فيتي الواقعة على الحدود الغربية لهجوم شنته مجموعة من المسلحين المجهولي الهوية، أدى إلى مقتل ١٣ شخصا، بينهم ٤ أطفال و ٣ من جنود القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وتشريد ٣٥٠٠ من أفراد المجتمعات المحلية. وفي ٢١ أيار/مايو، وافقت الحكومة على تدابير ترمي إلى تعزيز الأمن في المناطق الغربية من البلد، بطرق منها تعزيز وجود القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وبدء برامج في ٢١ حزيران/يونيه لتوطيد السلام واللحمة الاجتماعية والأمن. وسيُرت عملية الأمم المتحدة دوريات خاصة للحماية وأصلحت خمسة جسور لتيسير عودة النازحين؛ في حين قدمت الحكومة المساعدات الإنسانية بدعم من الأمم المتحدة. ومع ذلك، لم يعد سكان فيتي بعد.

٢٠ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، شنّ مسلحون يحملون أسلحة نارية وأسلحة أخرى هجوماً على مقر الجبهة الشعبية الإيفوارية في أيديجان، مما أسفر عن إلحاق إصابات خطيرة بثلاثة من أعضاء الجبهة الشعبية الإيفوارية. وقد أدانت الحكومة الهجوم وبدأت التحقيق في الحادث.

٢١ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أطلق معتدون لم يُعرف عددهم النار على معسكر أكويديو الواقع شرق أيديجان، وهو معسكر مشترك يأوي عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار وأفرادا عسكريين من عملية الأمم المتحدة. وألقي القبض على ثمانية من المعتدين، بينهم ضابط شرطة وجندي. واستولي أيضا على مركبتين مدينتين وثمان قطع من الأسلحة.

٢٢ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أقامت مجموعات منفصلة من جنود القوات الجمهورية لكوت ديفوار حواجز وسدّت الطرق خارج الثكنات في أبغورو وأيديجان وأبواسو وبواكي ودالوا وكوروغو وأوديبيي وياموسوكرو، احتجاجا على عدم سداد مرتباتهم واستحقاقات مالية أخرى غير مسددة. وفي بواكي، سيطر المتظاهرون لوقت وجيز على محطة التلفزيون والإذاعة الحكومية؛ واقتحموا أيضا مخازن أسلحة تابعة للقوات الجمهورية لكوت ديفوار في بواكي ودالوا، ونهبوا مراكز للشرطة في بواكي، مما أسفر عن أضرار مادية وسرقة معدات، بينها أسلحة نارية وذخيرة. وأصدر وزير الدفاع بول كوفي كوفي، ووزير الداخلية باكايوكو، بيانين منفصلين في ذاك اليوم أشارا فيهما إلى أن الحكومة ستبلي بعض مطالب الجنود. وقد جرت مفاوضات بين الحكومة وممثلي الجنود الغاضبين في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وتم التوصل أثناءها إلى اتفاقات على الاستجابة للعديد من مطالب الجنود. وفي الوقت نفسه، أعلن الرئيس واتارا أنه ينبغي للأفراد العسكريين ألا يقوموا بمثل هذه الاحتجاجات في المستقبل.

رابعاً - المسائل الإقليمية

٢٣ - لا يزال تفشي الإيبولا يشكل تحدياً لم يسبق أن واجهته المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما بالنسبة لغينيا وليبيريا المتاحمتين لكوت ديفوار، وبالنسبة لسيراليون، وهي أكثر البلدان تضرراً. وسُجلت في مالي، المتاخمة أيضاً لكوت ديفوار، حالات إصابة بهذا المرض خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحتى ١ كانون الأول/ديسمبر، لم ترد أي أنباء عن حالات إصابة بهذا المرض في كوت ديفوار. وفي ١٠ آب/أغسطس، رفعت حكومة كوت ديفوار مؤشر خطر الإصابة بالإيبولا إلى "مرتفع جداً"، وأعلنت عن اتخاذ سلسلة من التدابير لمكافحة، تشمل تعليق جميع الرحلات الجوية من المناطق المتضررة واتباع المزيد من إجراءات التحري في نقاط الدخول إلى البلد. وفي ٢٢ آب/أغسطس، أغلقت الحكومة الإيفوارية حدودها مع غينيا وليبيريا، غير أن مجلس الأمن الوطني أعلن في ١ أيلول/سبتمبر عن فتح ممرات للمساعدة الإنسانية لأغراض الإغاثة، وما زال تشغيلها يطرح تحدياً. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أعلن الرئيس واتارا استئناف الرحلات الجوية بين كوت ديفوار والبلدان المتضررة، اعتباراً من ٢٩ أيلول/سبتمبر. واستأنفت شركة الطيران الوطنية لكوت ديفوار رحلاتها إلى البلدان المتضررة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الوقت ذاته، حدّثت الحكومة الإيفوارية، بدعم من الأمم المتحدة، خططها الوطنية للتأهب والمواجهة، التي رُصدت لها ميزانية أولية قدرها ١١٤,٢٩ مليون دولار، جرى التبرع بمبلغ ٣١,٩ ملايين دولار منها. وساعدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وجمعية الأمم المتحدة في زيادة عدد مرافق العلاج المؤقتة، في حين دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جمع الأموال لإعداد وتدريب ما يصل إلى ٣٠٠ من العاملين الوطنيين والدوليين في مجال الصحة، وكذلك شرطة الحدود وموظفي الجمارك في كوت ديفوار وغيرهم من موظفي إنفاذ القانون في المناطق الحدودية. وقدمت الأمم المتحدة الدعم أيضاً لوضع استراتيجية للاتصالات وإنشاء برنامج للتوعية، وتحديد المعايير الحدودية غير القانونية، بينما قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الدعم إلى الحكومة في جهودها الرامية إلى تبسيط إجراءات التصريح وتيسير تشغيل ممرات المساعدة الإنسانية.

٢٤ - ونتيجة لتفشي الإيبولا، فإن العمليات المشتركة التي تجري على الحدود بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وجمعية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ووكالات الأمن الليبيرية والإيفوارية، ما زالت معلقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أجرت جمعية الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تقييمات متزامنة للحالة على الحدود على جانب كل منهما من الحدود، ليُسترد بها في تقييم مشترك. وخُصّصت البعثتان إلى أن الحالة هادئة بوجه عام، وأنه لا وجود لمخاطر محدقة وشيكة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت جمعية الأمم المتحدة، بالتنسيق

مع فريق الخبراء المعني بكونت ديفوار، رصد انتهاكات الحظر، بالعمل عن كثب مع سلطات الجمارك الإيفوارية لردع أي انتهاك للحظر.

٢٥ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر مجلس الوزراء مرسوماً يتعلق بإنشاء وحدة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، وبهيكّل هذه الوحدة وأدائها لعملها. وبالإضافة إلى المساعدة في مكافحة الاتجار بالمخدرات، ستكون الوحدة مسؤولة عن منع الاتجار بالماس، وعن حماية الأنواع الحيوانية والنباتية.

خامساً - إصلاح المؤسسات الأمنية

٢٦ - استمر بذل الجهود الرامية إلى اعتماد اللامركزية في عملية إصلاح القطاع الأمني وتعزيز الحكم الديمقراطي، بما في ذلك الرقابة المدنية على القطاع. وتوضح استراتيجية الأمن الوطني الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠١٤ الترتيبات العملية لإعادة تنظيم قوات الأمن والدفاع. وفي ٢٢ تموز/يوليه، تولى القائد إيترافونا قيادة مركز تنسيق القرارات العملية، ليحل محل قائد المنطقة السابق، المقدم إيسياكا واتارا، المعروف أيضاً باسم "واتاو".

٢٧ - وفي إطار الفريق الاستشاري لتقديم المشورة الاستراتيجية، الذي يرصد التقدم المحرز في تنفيذ إصلاحات القطاع الأمني، عززت أمانة مجلس الأمن الوطني التنسيق مع الوزارات المختصة والمجتمع الدولي. وكثفت أمانة المجلس أيضاً حملة التوعية وبناء القدرات التي تقوم بها في أنحاء البلاد. وخوّلت السلطات المحلية المساهمة في إنشاء لجان أمنية في جميع المناطق الخمس في كونت ديفوار، لتيسير تبادل المعلومات وتنسيق تنفيذ إصلاحات القطاع الأمني على الصعيد المحلي.

٢٨ - وواصلت الحكومة جهودها لتحسين التوازن بين الجنسين في المؤسسات الأمنية، مع التركيز بوجه خاص على قوات الدرك. ويجري العمل على إجراء تعديلات في البنى التحتية في أكاديمية الدرك لاستيعاب المجنّدات. وسيتم، في إطار مشروع صندوق الشؤون الإنسانية وتوطيد السلام، تدريب ضباط الشرطة والدرك على تشغيل ١٢ مكتباً للشؤون الإنسانية في جميع أنحاء البلد.

٢٩ - وتم، من خلال المشاريع السريعة الأثر وبدعم من صندوق بناء السلام، إعادة تأهيل وتجهيز مراكز شرطة في أبينغورو وأبويسو ودالوا وسان بيدرو، وألوية الدرك في داباكالا وتاي وتنغريلا وزوان - هونين. وأعدّت وزارة الداخلية، بمساعدة من عملية الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أطراً مرجعية لغربلة ضباط الشرطة، ما زال يتعين على الحكومة أن تقرها.

٣٠ - ولا تزال استعادة ثقة الجمهور في قوات الأمن والدفاع تشكل تحدياً. وقد واصلت القوات الجمهورية لكوت ديفوار أداء مهام إنفاذ القانون في شمال البلد وجنوبه وغربه، بسبب تداخل الأدوار والمسؤوليات الأمنية بين الشرطة والدرك. وإضافة إلى ذلك ورغم إعادة نشر عناصر الشرطة والدرك في جميع أنحاء البلد، فإن افتقارهم إلى المعدات واللوجستيات الأساسية ما زال يعوق قدراتهم على أداء أعمالهم. وعلاوة على ذلك، لا يزال النفوذ الذي يتمتع به قادة المناطق السابقون يشكل تحدياً مستمراً، مما يؤثر سلباً على ثقة الجمهور بهم. ورغم هذا السياق، عُيِّن القائد السابق لمنطقة كاتيوولا، المقدم إيرفي "فتشو" توري، قائداً لكتيبة المشاة الثالثة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد قيام أفراد القوات الجمهورية لكوت ديفوار بالاحتجاجات التي أُشير إليها في الفقرة ٢٢ أعلاه.

سادساً - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣١ - في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الهيئة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج نزع سلاح نحو ٤٤ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين، بينهم ٣ ٥٣٨ امرأة، ويُتوقع أن يخضع لهذه العملية ما مجموعه بعد التنقيح ٦٧ ٤٦٠ من المقاتلين السابقين بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتكشف الإحصاءات الحكومية أنه، اعتباراً من ١ كانون الأول/ديسمبر، تم جمع ٢٧ ٠٣٤ سلاحاً، بما في ذلك قنابل يدوية و ١ ٥٣٧ قطعة من الذخائر المتفجرة.

٣٢ - ومنذ بداية عام ٢٠١٤، سُجل انخفاض كبير في تسجيل المقاتلين السابقين في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك نتيجة لمحدودية فرص إعادة الاستيعاب وإعادة الإدماج. وبين ١ أيار/مايو و ١ كانون الأول/ديسمبر، أُنجزت عملية الأمم المتحدة، بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ٢٦٤ عملية لنزع السلاح في إطار دعمها للسلطات الوطنية، والتي شملت في معظمها عناصر مرتبطين بالقوات الجمهورية لكوت ديفوار وعناصر سابقين في القوات الجديدة. وخلال تلك العمليات، سلّم ٢ ٢٥٨ من المقاتلين السابقين، بينهم ١ ٤٧ امرأة، ما يفوق ١ ٠٠٤ قطع سلاح و ٢٢٨ ٨٧٥ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة و ١ ٠٤١ قطعة من الذخائر المتفجرة. ووفقاً للحكومة، سُجلت زيادة من ١٣ إلى ٤٢ في المائة في عدد المقاتلين السابقين المنتسبين إلى النظام السابق الذين انخرطوا في عملية نزع السلاح. ومع ذلك، فإنه من الصعب التأكد من معدل المشاركة الدقيق.

٣٣ - وحتى ١ كانون الأول/ديسمبر، استفاد نحو ٤٤ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين من الدعم في عملية إعادة الاستيعاب. وقامت عملية الأمم المتحدة بدعم الحكومة في جهود الإدماج من خلال إنجاز ٧٩ مشروعاً لإعادة الاستيعاب قائمة على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد، ترمي إلى تحسين سلامة المجتمع واللحمة الاجتماعية وتعزيز برنامج جمع الأسلحة ودفع بدلات السلامة الانتقالية لنحو ٢٤ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين.

٣٤ - وفي الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الهيئة المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حلقة عمل دولية لتبادل المعارف من أجل تقييم الإنجازات والتحديات في البرنامج الوطني واستشراف سبل تعزيزه. وقد بعث رئيس الهيئة فيديل ساراسورو برسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ممثلي الخاص، أكد فيها أن ١٤ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين سيقون في مراحل مختلفة من عملية إعادة الاستيعاب بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥، وطلب إلى عملية الأمم المتحدة مواصلة تقديم الدعم من أجل إعادة استيعابهم وإعادة إدماجهم.

٣٥ - وفي ما يتعلق ببرنامج نزع سلاح السكان المدنيين، قامت اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بدعم من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بإنجاز ٢٧ عملية لجمع الأسلحة في دويكوي وغيلغو وكوروهوغو وتوليلو، جمعت خلالها ٣٧٦ سلاحاً و ١٤٩ قطعة ذخيرة و ٩١٨ ٥ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، وضعت عملية الأمم المتحدة، بالتعاون مع الهيئة المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، خطة ثلاثية الأطراف لترع سلاح المجتمعات المحلية. ودعمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تسع عمليات في بلوليكيين وديوزون ودويكوي وغيلغو وتوليلو وزانبي جُمع خلالها ١٧٦ سلاحاً و ٨٥١ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة و ٦٦ قطعة من الذخائر المتفجرة.

سابعاً - حقوق الإنسان

٣٦ - اتسمت حالة حقوق الإنسان بالتبليغ عن اعتقالات تعسفية وعن الاحتجاز غير القانوني وكسب المال بالتهديد والعنف والابتزاز، والعنف الجنسي والجنساني ضد النساء والأطفال. وفي الفترة بين ١ أيار/مايو و ١ كانون الأول/ديسمبر، زُعم أن مقاتلين سابقين وعناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار، بالإضافة إلى عناصر من الدرك والشرطة وموظفين في المؤسسات الإصلاحية، شاركوا في ٦ عمليات قتل خارج نطاق القضاء، وفي ٣٢ حالة من حالات التعذيب وسوء المعاملة، وفي ٤٩ حالة من حالات الاعتقال التعسفي

والاحتجاز غير القانوني. وفي معظم الحالات، لم تُتخذ أي إجراءات قضائية أو تأديبية ضد الجناة المزعومين بسبب التسويات خارج المحاكم بين أسر الضحايا والجناة.

٣٧ - وفي أبيدجان، ما زالت ظروف احتجاز الأشخاص المحتجزين في سياق الأزمة التي أعقبت الانتخابات تتعارض مع حقوق هؤلاء في المحاكمة وفق الأصول القانونية. وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر، أُضرب عن الطعام زهاء ٣٠٠ شخص من المحتجزين في السجن المدني المركزي في أبيدجان احتجاجاً على احتجازهم لفترة طويلة من دون محاكمة وعلى ظروفهم المعيشية السيئة. فالتزمت السلطات، بما في ذلك مكتب المدعي العام، بحملة أمور منها تعجيل الإجراءات القضائية، إلا أن التصور السائد بعدم الوفاء بتلك التعهدات دفع المحتجزين إلى وقف إضرابهم عن الطعام. بيد أن السجناء اعتبروا أنه لم يجر الوفاء بالالتزامات، فوقع ٣٧٠ سجيناً إشعاراً بإضراب آخر في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر وبدأوا في ١ كانون الأول/ديسمبر إضراباً عن الطعام إلى أجل غير مسمى.

٣٨ - وفي حزيران/يونيه، قام المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً شالوكا بياني، بزيارة إلى كوت ديفوار. وبينما أشار إلى التقدم الكبير الذي أحرز منذ زيارته الأولى في تموز/يوليه ٢٠١٢، بما في ذلك التصديق على اتفاقية كمبالا التي تُلزم الحكومة بتوفير الحماية للأشخاص المشردين داخلياً، لاحظ أنه لا يزال هناك نقص شديد في فرص كسب الرزق والسكن وتوفير الأرض بالنسبة للمشردين داخلياً الذين يعانون أيضاً قدراً كبيراً من التهميش الاجتماعي. وفي حزيران/يونيه أيضاً، قدّم الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار دودو دين، تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان. وسلط الضوء على التحديات التي تسبق الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بما في ذلك ارتفاع عدد الحالات المبلغ عنها المتعلقة بالعنف الجنسي والابتزاز التي يرتكبها عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وصعوبة المناخ الاجتماعي - الاقتصادي للسكان، والشواغل المتعلقة بحرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عيّن مجلس حقوق الإنسان محمد عياط من المغرب خبيراً مستقلاً جديداً فيما يتعلق بتحسين بناء القدرات والتعاون التقني مع كوت ديفوار في مجال حقوق الإنسان، خلفاً للسيد دين. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أصدر الرئيس واتارا قانوناً يتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

٣٩ - وقدمت عملية الأمم المتحدة الدعم إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار في وضع خططها الاستراتيجية وفي التعاون مع الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ منتدى لحقوق الإنسان نشاطه، وكان الهدف منه جمع كل الجهات المعنية، على أساس شهري، من أجل مناقشة قضايا

حقوق الإنسان والدعوة إلى اتخاذ إجراءات الاستراتيجية. وعقد المنتدى اجتماعه الافتتاحي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر وناقش خلاله حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار وإنشاء فريق لرصد حالة حقوق الإنسان من أجل الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥.

حماية الطفل

٤٠ - في الفترة بين ١ أيار/مايو و ١ كانون الأول/ديسمبر، وقع ٦٥ طفلاً ضحية لأنشطة الاتجار بالأطفال لاستغلالهم في العمل. وأبلغ عن ٩٥ حالة من حالات الاغتصاب ضد القاصرين، بينها ٦ قضايا يُزعم أن عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار ارتكبتها، و ١٤ حالة من حالات الزواج القسري (بما في ذلك الشروع فيه)، و ٣٩ حالة من حالات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وفي ٢٠ آب/أغسطس، اعتقلت عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار ٢٠ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٧ سنة للاشتباه في انتمائهم إلى عصابات الشوارع الملقبة باسم "الأطفال الجرائم" (enfants microbes)، واحتجزوهم بصورة غير قانونية في أحد المعسكرات بأييدجان. ثم أُطلق سراح ١٠ أطفال في ٢٢ آب/أغسطس، والباقي في ٢٥ آب/أغسطس. ولم يفتح أي تحقيق ضد العناصر المتورطين من القوات الجمهورية لكوت ديفوار.

العنف الجنسي

٤١ - في الفترة بين ١ أيار/مايو و ١ كانون الأول/ديسمبر، تحققت منظمة الأمم المتحدة من ١٨٠ حالة اغتصاب، بينها ٣٢ حالة اغتصاب جماعي، ارتكبت ٩٥ منها ضد أطفال. ومن ٩٣ من الجناة المزعومين الذين أُلقي القبض عليهم واحتجزوا، حوكم ٢٩ وأدينوا لدى المحاكم الوطنية بتهمة الاعتداء المناهض للحشمة. وفي العديد من الحالات، لا تطبق المساءلة لأن الضحايا سحبوا شكاواهم، أو لم يحضروا جلسات الاستماع، بسبب انعدام الثقة في القضاء، في حين استمر الاعتماد على الآليات التقليدية. ويساهم معدل المقاضاة المنخفض في الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والجنساني. وأنجزت عملية الأمم المتحدة ١٨ دورة للتوعية والتدريب بشأن العنف الجنسي والجنساني، استفاد منها ٨٤٧ ٢ شخصاً، بينهم مقاتلون سابقون وجماعات محلية ونزلاء سجون وعاملون اجتماعيون وضباط شرطة.

٤٢ - وفي ٢١ تموز/يوليه، أنشأ رئيس أركان دفاع القوات الجمهورية لكوت ديفوار الجنرال سومايلا باكاويكو لجنة خبراء وطنيين معنية بالعنف الجنسي المرتبط بالتزاعات. وكلفت اللجنة بوضع وتنفيذ خطة عمل تتضمن بناء قدرات القوات الجمهورية لكوت ديفوار وتوعيتها. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أطلقت وزيرة التضامن والأسرة والمرأة

والطفل آن - ديزيره أولوتو الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالتراعات، التي أُعدت بدعم من الأمم المتحدة.

الشؤون الجنسانية

٤٣ - في ٣٠ أيلول/سبتمبر، شاركت ٥٠ منظمة نسائية في منتدى يناقش النزعة الإجرامية لدى الأحداث. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أنشأت نساء من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني منبراً في بواكي للتصدي للتحديات التي تواجه المشاركة الفاعلة للمرأة في السياسة وصنع القرار. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي إطار مناسبة اليوم المفتوح بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اجتمعت عملية الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) مع حوالي ٧٥ شخصية نسائية إفوارية في أبيدجان لمناقشة التقدم المحرز والثغرات التي تعوق تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وستساهم التوصيات الصادرة عن تلك المناقشة في اتخاذ الأمم المتحدة مبادرات مستتيرة مع الشركاء في كوت ديفوار وفي الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٤ - في الفترة بين ١ أيار/مايو و ١ كانون الأول/ديسمبر، قدمت عملية الأمم المتحدة الدعم لتوعية ٦٠٧٥ شخصاً من الإفواريين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك خلال أنشطة التواصل وتعزيز اللحمة الاجتماعية التي نظمتها، فضلاً عن تقديم خدمات المشورة والفحص الطوعي التي استفاد منها ١٧٧ شخصاً بينهم ٤٢ امرأة. وقُدمت خدمات المشورة والفحص الطوعي إلى ٩٨٢ فرداً من المقاتلين السابقين، بينهم ١٨٣ امرأة. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد ٤٤٩ من عناصر الدرك الجدد و ٩٩ من ضباط الشرطة، بينهم ١١ امرأة، من الدعم المقدم لأنشطة التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنسي، في حين قُدمت خدمات المشورة والفحص الطوعي إلى ٢٧ دركياً و ١٧ من ضباط الشرطة.

ثامناً - وسائط الإعلام

٤٥ - واصلت عملية الأمم المتحدة جهودها في سبيل تعزيز الصحافة المهنية والأخلاقيات في وسائط الإعلام، وذلك بتشجيع الإخبار المسؤولين عن المسائل الحساسة ذات الصلة باللجنة الانتخابية المستقلة والأراضي والجنسية والإجراءات القانونية ضد الرئيس السابق غباغبو والسيد بلييه غوديه. ومع ذلك، لا تزال وسائل الإعلام تساهم في تعميم معلومات

ملهبة للمشاعر وخطابات التحريض على الكراهية. وإضافة إلى ذلك، عملت وزارة الصحة، بالتعاون مع إذاعة عملية الأمم المتحدة على موجة إف إم، على نشر رسائل التوعية بالإيولا، التي تُبث بثماني لغات محلية من خلال حوالي ٥٠ محطة إذاعية في جميع أنحاء البلد. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، أنشأت وزيرة التضامن والأسرة والمرأة والطفل، بدعم من عملية الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، شبكة من الصحفيين لمكافحة العنف الجنساني من خلال تقديم أخبار مسؤولة ومستنيرة.

تاسعا - الحالة الاقتصادية

٤٦ - من المتوقع أن ينمو اقتصاد كوت ديفوار بمعدل ٩,١ في المائة في عام ٢٠١٤، مقابل ٨,١ في المائة في عام ٢٠١٣. وهو معدل يتجاوز التوقعات المحددة في نسبة ٨,٢ في المائة الواردة في تقرير السابق، إذ تُعزى الزيادة إلى ارتفاع حجم صادرات السلع والخدمات وتحسين شروط التبادل التجاري. وواصل مستوى الدين الخارجي في التحسن. وارتفعت أسعار إنتاج البن والكافكاو بنسبة ٩,٥ في المائة مقارنة بالعام ٢٠١٣. وارتفع أيضا حجم الإنفاق العام، بزيادة الإنفاق على برامج الحد من الفقر بنسبة ١٢,٨ في المائة، في حين سُجلت زيادة في أجور موظفي الخدمة المدنية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت الحكومة مشروع ميزانية تبلغ ١٠ بلايين دولار للسنة المالية ٢٠١٥، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ١٣,٨ في المائة و ٧٢ في المائة مقارنة بعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٠، على التوالي.

٤٧ - وسجلت أنشطة التعدين زيادة هي الأخرى في أعقاب تنفيذ مدونة التعدين التي اعتمدت في كانون الثاني/يناير، والتي كان الهدف منها تنظيم النشاط غير المشروع. ونتيجة لذلك، أُغلق ما يزيد على ١٥٠ من مناجم الذهب السرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٨ - وسجلت كوت ديفوار أداءً قوياً في تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي. وفي حزيران/يونيه، خلص الاستعراض الذي أجراه صندوق النقد الدولي إلى أن جميع معايير الأداء حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر قد استوفيت، باستثناء هدف إرشادي واحد (بشأن السقف المتغير للديون). وكان تنفيذ الإصلاحات الهيكلية مُرضياً، رغم بعض حالات التأخير التي تعزى جزئياً إلى العدد المحدود من الجلسات التي عقدها مجلس الوزراء في مطلع عام ٢٠١٤.

٤٩ - ولا تزال هناك بعض التحديات، من قبيل ضعف الوصول إلى الأسواق وضعف ثقة المستثمرين، نتيجة لتباطؤ الاقتصاد الدولي والإحجام عن الاستثمار قبل الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ والشواغل المرتبطة بالإيولا.

عاشرا - الحالة الإنسانية

٥٠ - أثر تفشي الإيبولا في غينيا وليبيريا في عمليات العودة الطوعية التي يسرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي كانت علّقت منذ آذار/مارس مما طال أكثر في ٤٢ ٠٠٠ لاجئ في ليبيريا و ٦ ٥٠٠ لاجئ في غينيا. وتأثرت قدرات المجتمعات المحلية التي تعيش في المنطقة الحدودية من جراء الوباء وذلك بسبب القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، وإغلاق الأسواق، وفرض حظر على لحوم الحيوانات البرية.

٥١ - وفي حزيران/يونيه، تسببت الأمطار الغزيرة في فيضانات وانهيارات أرضية في أيدجان والمناطق الجنوبية من البلد، مما أوقع ٣٩ قتيلًا وتسبب بتشريد ما يزيد على ١٢ ٠٠٠ شخص بصورة مؤقتة. وقدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري الدعم للحكومة في تصديدها لهذه الكارثة بوسائل منها توفير المأوى والمواد الغذائية إلى الأسر المشردة في أيدجان وفريسكو وسان بيدرو وساساندرا.

حادي عشر - بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية

٥٢ - طلب وزير الداخلية في رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى الأمم المتحدة المساعدة في التحضير للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥. وبناء على ذلك، أوفد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بصفته منسق الأمم المتحدة لأنشطة المساعدة الانتخابية، بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية إلى كوت ديفوار في الفترة من ٢٢ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر، قادتها إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة وضمت ممثلين عن إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٣ - وأجرت بعثة التقييم مشاورات موسعة مع أصحاب المصلحة الإيفواريين والدوليين، بمن فيهم أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة؛ وأعضاء الحكومة؛ وقيادات الأجهزة الأمنية الوطنية والقوات المسلحة؛ وممثلو المؤسسات الوطنية والأحزاب والائتلافات السياسية، والمجتمع المدني، بما يشمل المنظمات الشبابية والنسائية؛ والشركاء الدوليين والإقليميين؛ وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري. وأجرت البعثة تقييمًا للبيئة السياسية والانتخابية وللإطار القانوني والمؤسسي للانتخابات بهدف تحديد معايير وطرائق المساعدة الانتخابية التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة.

النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم

٥٤ - أصر جميع محوري بعثة التقييم على أن تجرى الانتخابات الرئاسية ضمن المهل الزمنية المحددة في الدستور، وهو عنصر هام من أجل مواصلة توطيد السلام والاستقرار. ولم يعرب أي حزب سياسي عن اعتزامه مقاطعة الانتخابات. وكما ذكر سابقاً، أعربت الحكومة عن التزامها بالمضي في اتخاذ تدابير تكفل التخفيف من حدة التوتر وتفعيل الحوار السياسي، بما يشمل الحزب الحاكم السابق، وتكفل في الوقت نفسه تحقيق التنمية الاقتصادية وتهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين غادروا كوت ديفوار خلال أزمة ما بعد الانتخابات. وخلصت بعثة التقييم إلى أن الجهود التي تبذلها الحكومة حظيت بدعم ملائم ناجم عن الأداء الفعال والمهادئ لمهام المساعي الحميدة التي اضطلع بها ممثلي الخاص.

٥٥ - وفي عام ٢٠١٤، اعتمدت تشريعات من أجل تخفيف حدة التوترات الاجتماعية التي أدت إلى تفاقم النزاع الإيفواري، بما في ذلك النزاعات المتعلقة بالجنسية والأراضي. وبالرغم من تحسُّن اللحمة الاجتماعية، فإن الأوضاع لم تعد إلى حالتها الطبيعية بالكامل حتى الآن. فالعديد من التهديدات لا تظل قائمة وهي ناجمة عن منازعات عقارية لا تزال من دون حل، وعن انقسامات داخلية في صفوف القوات المسلحة، وعدم كفاية تجهيز وتدريب الشرطة والدرك.

٥٦ - ويهيمن الائتلاف الحاكم على تشكيلة اللجنة الانتخابية المستقلة، الأمر الذي اعتبرته المعارضة، بالإضافة إلى إعادة انتخاب السيد باكايوكو رئيساً للجنة، نذير شؤم. ثم إن استئناف الحوار بين المعارضة والحكومة زاد أيضاً من حدة التوترات، ولا سيما فيما يتعلق بالجبهة الشعبية الإيفوارية التي تواجه انقسامات داخلية. وفي الوقت نفسه، حدثت انقسامات داخل الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، وهو الشريك الرئيسي في ائتلاف الحزب الحاكم، تتعلق بمسألة ما إذا كان ينبغي للائتلاف الحاكم أن يدعم الرئيس واثارا بصفته المرشح الوحيد وهو رأي يؤيده الرئيس السابق ببيديه، زعيم الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار. ولا توجد أحزاب سياسية معارضة ممثلة في الجمعية الوطنية بسبب مقاطعتها للانتخابات التشريعية، وإن انتخب بعض المرشحين كمستقلين. وخلصت بعثة التقييم أيضاً إلى أن انعدام المساواة في استفادة جميع الجهات الفاعلة السياسية من وسائل الإعلام الحكومية لا يزال قائماً.

٥٧ - وأجريت آخر الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية في كوت ديفوار التي عقدت على التوالي في الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢، على أساس دستور عام ٢٠١٠ وقانون

الانتخابات لعام ٢٠٠٠ واتفاقات السلام (اتفاقات ليناس - ماركوسي وبريتوريا وواغادوغو)، فضلا عن العديد من المراسيم الرئاسية. ومع ذلك، فإن عددا من هذه الأحكام هي بمثابة تدابير خاصة مؤقتة. وبالتالي، فمن اللازم إجراء تعديلات من أجل عقد انتخابات عام ٢٠١٥ على أساس عادي تماما ووفقا للقانون.

٥٨ - ورغم عدم الإعلان عن المهل الزمنية لإجراء الانتخابات حتى الآن، فقد أبلغت اللجنة الانتخابية المستقلة بعثة التقييم بأن المهل الزمنية الأولية ستكون على النحو التالي: (أ) تنقيح الإطار القانوني في الفترة من ١٥ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٥؛ (ب) تحديث القائمة الانتخابية في الفترة من ١٥ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥؛ (ج) تسجيل المرشحين في الفترة من ٢٠ تموز/يوليه إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛ (د) تنظيم الحملة الانتخابية في الفترة من ١٠ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛ (هـ) إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛ (و) إجراء الجولة الثانية من الانتخابات، إذا لزم الأمر، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وأُبلغت بعثة التقييم بأن التعداد العام للسكان الذي يتعين الإعلان عن نتائجه قبل نهاية العام، سيُستفاد منه في تحديد الهوية ووضع قائمة الناخبين. وكشفت نتائج أولية غير رسمية أن عدد السكان سيتراوح بين ٢٣ و ٢٤ مليون نسمة، بينهم نسبة نحو ٣٠ في المائة من المرجح أن يكونوا من الأجانب. ولذا قد يبلغ عدد الأشخاص الذين يحق لهم التصويت بين ٨ و ٩ ملايين نسمة، أي زيادة عن العدد المسجل في عام ٢٠١٠ والبالغ ٥,٧ ملايين نسمة. ومنذ تموز/يوليه، نشر مكتب تحديد الهوية الوطنية فريقا في كل دائرة من الدوائر البالغ عددها ١٠٨ لتحديد هوية جميع المواطنين الذين تتجاوز أعمارهم ١٤ سنة ولا يحملون بطاقات الهوية الوطنية. ومع ذلك، قبل إصدار بطاقة الهوية، يجب أن يقدم المكتب شهادة جنسية كل مقدم طلب للسلطة القضائية بغية التصديق عليها. وتسهم هذه الخطوة في تذليل العقبات التي يمكن أن تؤثر على إنجاز تلك العملية قبل تنقيح القوائم الانتخابية التي اتفق جميع المحاورين على ضرورة القيام بها وفقا للقانون الإيفواري.

٥٩ - وتشارك النساء بنشاط في الحملة السياسية وما يتصل بها من مناسبات، ولو أن اشتراكهن لا يزال منخفضا. ولا تتجاوز نسبة النساء من أعضاء الحكومة ١٧,٦ في المائة، وهن يمثلن نسبة ٨ في المائة في الجمعية الوطنية، و ٥ في المائة من رؤساء المجالس البلدية، و ٣ في المائة من رؤساء المجالس الإقليمية. ويضم أعضاء مكتب اللجنة الانتخابية المستقلة الـ ١٧ أربع نساء. وتسعى وزارة التضامن والأسرة والمرأة والطفل، بالتعاون مع الأمم

المتحدة والمنظمات غير الحكومية، إلى تحقيق مبادرات ترمي إلى زيادة مشاركة المرأة في العملية السياسية والإدارة.

٦٠ - وبالنظر إلى التقدم الكبير المحرز في كوت ديفوار، ولا سيما فيما يتعلق بالانتعاش الاقتصادي المثير للإعجاب، رأى الشركاء أن انتخابات عام ٢٠١٥ ستطلب دعماً خارجياً أقل بكثير مقارنة بالانتخابات السابقة. فمعظم الشركاء لا يعتزم تقديم مساعدة مالية للعملية الانتخابية في عام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، بلغ مشروع الميزانية التي قدمتها اللجنة الانتخابية المستقلة من أجل إجراء الانتخابات ٧٦ مليون دولار، وهو مبلغ لا يشمل ما يقدر بمبلغ ١٨ مليون دولار مخصص لتحديث القائمة الانتخابية أو التكاليف التشغيلية للجنة. وقد أعربت الحكومة عن عزمها تغطية الميزانية الانتخابية، ولكنها تسعى أيضاً للحصول على دعم مالي من الشركاء الدوليين.

٦١ - وعلى الرغم من الافتقار إلى التعهدات بتقديم دعم مالي حتى الآن، فقد بدأ الشركاء الدوليون بوضع برامج لدعم الانتخابات. ويتولى المعهد الديمقراطي الوطني والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية اللذين تمولهما الولايات المتحدة الأمريكية، تنفيذ مجموعة من البرامج المتعلقة بالانتخابات والعمليات السياسية. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة بدعم مبادرات المصالحة والحوار السياسي ومنع نشوب النزاعات. أما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فهما الشريكان الوحيدان اللذان أكدوا عزمهما على نشر مراقبين دوليين.

توصيات بعثة التقييم

٦٢ - إن المهل الزمنية لإجراء انتخابات تشريعية الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ضيقة ولكنها قابلة للتنفيذ بالنظر إلى أن الجهات السياسية الفاعلة ملتزمة بإجراء الانتخابات رغم التحديات السياسية والتقنية واللوجستية والأمنية التي لا تزال ماثلة. ولذا أوصت بعثة التقييم، بالتشاور الوثيق مع الحكومة وجميع أصحاب المصلحة المشاركين، بأن تستجيب الأمم المتحدة لطلب السلطات الإفوارية الحصول على مساعدة لإعداد وإجراء الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥.

٦٣ - وعلى وجه التحديد، يُوصى بأن تنشر عملية الأمم المتحدة خبراء متخصصين لدعم مهام المساعي الحميدة التي يضطلع بها الممثل الخاص، في حدود الموارد المتاحة؛ وأن تساعد السلطات الوطنية على وضع خطة تنفيذية لتأمين الانتخابات؛ وأن تقدم دعماً لوجستياً محدوداً، في حدود الموارد المتاحة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعكف، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، على وضع مشروع للمساعدة

الانتخابية من شأنه أن يركز، رهنا بتعبئة الموارد، على منع نشوب النزاعات والعنف المتصلين بالانتخابات؛ وتعزيز قدرات الجهات المعنية في العملية الانتخابية، وبالدرجة الأولى اللجنة الانتخابية المستقلة وقوات الأمن؛ والنهوض بمشاركة المرأة والشباب؛ ودعم التربية الوطنية؛ والحصول على المواد الانتخابية والمعدات.

ثاني عشر - نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

العنصر العسكري

٦٤ - في ١ كانون الأول/ديسمبر، بلغ قوام العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٦ ٢٧٤ فردا من الأفراد العسكريين بينهم ٩٩٤ ٥ من القوات و ٩٧ من ضباط الأركان و ١٨٣ مراقبا عسكريا مقارنة بالحد الأقصى المأذون به وهو ١٣٧ ٧ فردا. ويتنشر حاليا ما مجموعه ١ ١٢٠ فردا من القوات في قطاع أبيدجان و ٣ ٠١٨ فردا في الغرب و ٢ ١٥٩ فردا في الشرق. وتمثل النساء نسبة تقارب ١,٥ في المائة من قوة عملية الأمم المتحدة.

٦٥ - وواصلت قوة عملية الأمم المتحدة عملية إعادة تشكيلها حتى تكون أكثر قدرة على التنقل وتركز في المناطق الشديدة الخطورة عملا بالقرار ٢١٦٢ (٢٠١٤) الذي قرر فيه مجلس الأمن خفض القوام العسكري المأذون به في عملية الأمم المتحدة إلى ٤٣٧ ٥ فردا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. واعتبارا من ١ كانون الأول/ديسمبر، جرى سحب ٨٤٠ فردا من القوات. وفي الوقت نفسه، واصلت عملية الأمم المتحدة تقليص وجودها في المنطقة الشرقية من البلد، وتحولت إلى اتخاذ وضع أكثر استباقية في عملياتها بهدف تنفيذ مهمة حماية المدنيين في حدود مناطق انتشارها وقدراتها. وفي الفترة من ١ أيار/مايو إلى ١ كانون الأول/ديسمبر، أجرت القوة ما مجموعه ٢٤٠ تدريبا لاختبار المفهوم الجديد للردع الفعال بالاعتماد على القدرات الجوية والبرية، بغرض إبراز الأثر العسكري وتحسين الاستجابة السريعة. وتمضي التحضيرات على المسار الصحيح صوب تحقيق القدرات العملانية الكاملة لقوة الرد السريع البالغ قوامها ٦٥٠ فردا، بحلول أيار/مايو ٢٠١٥، والمأذون بها بموجب القرار ٢١٦٢ (٢٠١٤) للعمل في كوت ديفوار وكذلك في ليبيريا في حالات الضرورة القصوى.

العنصر الشرطي

٦٦ - حتى ١ كانون الأول/ديسمبر، نشرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ١ ٣٧٧ شرطيا من القوام المأذون به لعنصرها الشرطي وهو ١ ٥٠٠ فرد، ويتألف القوام المنشور من ٦ وحدات شرطة مُشكّلة تتمركز في أبيدجان وبواكي ودالوا وغيلغو وكورهوغو وياموسوكرو، و ٣٨٨ ضابط شرطة غير تابع لهذه الوحدات. وتمثل النساء ٦ في المائة من أفراد هذا العنصر. وعدلت العملية المسؤوليات المنوطة بوحدات الشرطة التابعة لها من أجل رفع قدرتها على تنفيذ عملياتها وإكسابها المزيد من مرونة الحركة، وذلك في إطار إعادة هيكلة قوة العملية.

٦٧ - واستمرت شرطة العملية في تقديم العون والمشورة إلى قوات إنفاذ القانون والأمن الوطنية بسبل منها اشتراك أفرادها في تنفيذ الدوريات مع أفراد هذه القوات وتوجيههم وتدريبهم والتمركز معهم في مراكز الشرطة والدرك بمختلف أنحاء البلد. وكثفت شرطة العملية من تدريب أفراد الشرطة والدرك الوطنيين على مهام حفظ النظام العام استعدادا للانتخابات المقرر إجرائها في عام ٢٠١٥.

السلوك والانضباط

٦٨ - واصلت العملية جهودها لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين وغيرهما من أشكال السلوك المُشين، ضمانا للالتزام التام بسياسة عدم التهاون إطلاقا مع هذه الجرائم. وأتهم أحد الموظفين المدنيين الوطنيين التابعين للعملية بارتكاب فعل جنسي مُشين خلال الفترة قيد الاستعراض.

حماية المدنيين

٦٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، شارك ٣٠ من أفراد عملية الأمم المتحدة في برنامج متخصص لـ "تدريب المدربين" في مجال حماية المدنيين، تنفيذا لاستراتيجية العملية الهادفة إلى تبسيط الأنشطة المتصلة بحماية المدنيين. ودربت العملية أيضا ١٧١ من قوات الأمن والدفاع الوطنية على مهام حماية المدنيين وعززت استفادتهم من التدريب بإشراكهم مع أفرادها في تنفيذ الدوريات.

ثالث عشر - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٧٠ - لا يزال النشاط الإجرامي يبعث على القلق الشديد ولا سيما في الشمال والغرب. ففي الفترة من ١ أيار/مايو إلى ١ كانون الأول/ديسمبر، تعرض ٨ من موظفي الأمم المتحدة

لحوادث إجرامية، منها حادثة سلب في الطريق و ٦ حوادث سطو على المنازل وحادثة سرقة سيارة. وتوفي اثنان من موظفي العملية بسبب إصابات لحقت بهما في حادث سير، وتوفي موظفان مدنيان أحدهما وطني والآخر دولي بسبب المرض. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، سطا مسلح على سيارة أحد موظفي العملية في دالوا وسُلب منها ما يربو عن ٧٥ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (أي زهاء ١٥٠.٠٠٠ دولار) وهو مبلغ كان من المقرر توزيعه كبدلات على المشاركين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأعادت العملية النظر في أعقاب تلك الواقعة في بروتوكولات إدارة النقدية التي كانت تطبقها. وتظاهر مقاتلون سابقون في داناي احتجاجا على تأخر صرف البدلات.

٧١ - وفي إطار الجهود الرامية لتخفيف التداعيات الأمنية لتفشي الإيولا في أجزاء من غرب أفريقيا، أعد كل من العملية وفريق الأمم المتحدة القطري خطط طوارئ وشرع في تطبيق إجراءات لتعزيز الوقاية والتأهب والقدرة على الاستجابة.

رابع عشر - الملاحظات

٧٢ - لا تزال كوت ديفوار تمضي بقوة على طريق المصالحة والتطبيع والانتعاش الاقتصادي. وتستحق حكومة كوت ديفوار الإشادة بما لما تبذله من جهود في سبيل تنقية الأجواء السياسية من التوتر، وتوطيد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، والإسراع بتحقيق الانتعاش الاقتصادي. وقد اقتربت كوت ديفوار أكثر من أي وقت مضى من تحقيق رؤية الرئيس واتارا في الوصول بالاقتصاد إلى مصاف الاقتصادات الناشئة بحلول عام ٢٠٢٠.

٧٣ - وبالنظر إلى أن انتخابات ٢٠١٥ الرئاسية لم يتبق عليها سوى بضعة أشهر، فقد أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يواصل جميع الأطراف انخراطهم في حوار سياسي بناء، فلن يتسنى إتمام عملية المصالحة الوطنية الأوسع نطاقا من دون هذا الحوار. واتخذت خطوات هامة تستحق الترحيب في اتجاه رأب الصدع بين الحكومة والمعارضة السياسية. غير أن الخطوات المتبقية لا تزال كثيرة، منها خطوات تتعلق بصياغة إطار قانوني للانتخابات، والاتفاق على المسائل التي يتعين إجراء إصلاحات جذرية بشأنها، كتلك المتصلة بمسائل الجنسية والأراضي، وهي خطوات لا بد من إشراك جميع الأطراف في تنفيذها.

٧٤ - وستضع الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ كوت ديفوار أمام اختبار حاسم يمتحن استمرارية استقرارها وسلامة مؤسساتها الديمقراطية واستعداد الشعب الإيفواري لبدء عهد جديد بعد أن انتهى النزاع. ولذلك، فإنني أرحب بما أُنخذ من خطوات صوب وضع الإطار القانوني لهذه الانتخابات، ومنها سن تشريعات لإصلاح اللجنة الانتخابية المستقلة، وأرحب

بقرار المعارضة السياسية أن تشارك في أعمال اللجنة بصورة بناءة. وأحث جميع أصحاب المصلحة على العمل معا من أجل إجراء الانتخابات بصورة صحيحة وإيجابية ورشيدة لمصلحة الجميع. ويساورني في الوقت نفسه قلق عميق إزاء تصاعد الخطاب التحريضي من جديد، ولا سيما الخطاب المتعلق بالمسائل الانتخابية، وأحث الأطراف الفاعلة على الساحة السياسية ووسائل الإعلام على الامتناع عن بث معلومات استفزازية تزعزع الاستقرار الاجتماعي والسياسي في كوت ديفوار. وبالنظر إلى أهمية انتخابات عام ٢٠١٥، ينبغي للأمم المتحدة أن تتجاوب مع السلطات الإيفوارية في طلبها الحصول على مساعدة انتخابية، وأطلب من مجلس الأمن توسيع ولاية البعثة على نحو يتيح لها تقديم المساعدة الانتخابية، على النحو الوارد تفصيلا في الفقرة ٦٣ أعلاه.

٧٥ - ويمكن إعطاء دفع لعملية المصالحة والمساهمة بقوة في بلسمه جراح الماضي بمحاكمة المتهمين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات، بصرف النظر عن مكانتهم أو انتمائهم السياسي. وأكرر دعوتي للسلطة القضائية أن تتحلى بالحياد، لتعزيز فرص رأب الصدع بين فصائل البلد. وأود أيضا أن أهنئ لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، التي انتهت ولايتها في ٢٨ أيلول/سبتمبر، على حسن أداء دورها في عملية المصالحة، بما في ذلك جهودها لزيادة لُحمة النسيج المجتمعي على الصعيد المحلي. وأدعو اللجنة إلى أن تُبادر إلى تقديم تقريرها إلى رئيس المجلس متى استطاعت، لأن توصياته ستساهم بقوة في ضمان الإنصاف الحقيقي لضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

٧٦ - وما زلت أشعر بقلق بالغ تجاه الإبطاء في التحقيقات التي تطال قضايا هامة مثل سقوط سبعة قتلى من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، والهجوم الذي تعرض له المشردون داخليا في مخيم ناهييلي في تموز/يوليه ٢٠١٢. وأناشد الحكومة ألا تدّخر جهدا في سبيل محاكمة مرتكبي تلك الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي دون مزيد من التأخير. وأرحب باستمرار السلطات الإيفوارية في التعاون بشكل جيد مع المحكمة الجنائية الدولية، وبالتقدم الذي حققه كل من القضاء الإيفواري والقضاء الدولي.

٧٧ - وأرحب بتحسين أوضاع حقوق الإنسان في كوت ديفوار، غير أن القلق لا يزال يملكني إزاء التقارير التي تزعم وجود حالات إعدام دون محاكمة حقيقية واعتقال تعسفي وتعذيب واحتجاز غير قانوني، وإزاء انخفاض معدل الملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم العنف وخاصة العنف الجنسي والجنساني. ويُحتمل أن تتصاعد هذه الانتهاكات قبل انتخابات عام ٢٠١٥. ولن يتسنى لكوت ديفوار أن تتخلص تماما من تبعات النزاع الذي عانت منه إلا إذا كفلت للمواطنين جميعا احترام حقوقهم الأساسية. وأدعو الحكومة أيضا إلى ضمان

حق جميع المحتجزين في أن يُحاكموا وفقا لمقتضيات القانون بصرف النظر عن التهم المنسوبة إليهم. وأرحب بالجهود التي بُذلت من أجل تعزيز عمل الآليات الوطنية المرتكزة على حقوق الإنسان.

٧٨ - وقد بُذلت جهود كبيرة لدعم الحكومة في جهودها الرامية لإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك جهودها لإعداد استراتيجية للأمن الوطني. وأحث الحكومة على أن تضمن تنفيذ هذه الاستراتيجية بالكامل بغية استعادة ثقة الشعب في قوات الأمن والدفاع الإيفوارية. وأرحب في الوقت نفسه بالهدف الطموح الذي حددته الحكومة لنفسها وهو نزع سلاح جميع المقاتلين السابقين المُقيدين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥، وأكرر التأكيد على أن الأمم المتحدة ستدعمها في تحقيق ذلك الهدف وفي إعادة إدماج جميع المقاتلين السابقين الذي لم يشاركوا فيه بعد. بيد أنه من المهم بالقدر نفسه أن يقدم الشركاء الدوليون دعمهم بسبل منها المشاركة في التخطيط والتنسيق.

٧٩ - ولن يتسنى توطيد السلام في كوت ديفوار إلا بالمضي في استئصال أسباب النزاع من جذورها، ولا سيما فيما يتعلق بالأرض والجنسية. ويسرني أن أعلن انحسار النزاعات بين المجتمعات المحلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي نزاعات كانت تساهم في زعزعة الاستقرار. غير أنني ما زلت أشعر بالقلق لأن المناطق المنعزلة في البلد لا تزال تشهد جرائم عنف، وبخاصة تلك الموجودة بالغرب. ورغم تحقيق تحسن ملموس في الحالة الأمنية بصفة عامة، لا تزال الحالة متقلبة في الغرب ولا سيما في المنطقة القريبة من الحدود مع ليبيريا.

٨٠ - وقد أصاب تفشي الإيبولا غرب أفريقيا بأضرار شديدة. ورغم أن أي حالة إصابة بهذا الفيروس لم تُسجل في كوت ديفوار، فإنها شرعت في تطبيق تدابير صارمة للوقاية منه كونها متاخمة لثلاثة بلدان أصيبت به. ولا يستطيع اللاجئون الإيفواريون العودة إلى ديارهم من البلدان التي تفشى فيها الفيروس، كما أن المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق الحدودية هي عرضة لمخاطر تهدد قدرتها على كسب الرزق. ولا بد من ضمان تطبيق تدابير لمعاونة الذين تضرروا من تدابير تخفيف مخاطر الإيبولا على التكيف مع الأوضاع. وأرحب بالجهود التي اضطلعت بها السلطات الإيفوارية لتعزيز التأهب والقدرة على الاستجابة، بدعم من الجهات المانحة والأمم المتحدة. وأدعو الشركاء إلى أن يدعموا بسخاء البلدان التي لم يصل إليها الإيبولا بعد ولكنها مهددة به، لكي تتمكن هذه البلدان من تنفيذ خطط تأهب للطوارئ، إذ إن من شأن ذلك أن يساعد في ضمان ألا يعرّض هذا المرضُ الخبيث المكاسب التي حققتها عمليات حفظ السلام في غرب أفريقيا للخطر.

٨١ - وأود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاصة لكوت ديفوار السيدة عايشاتو مينداودو، على حسن قيادتها. وأعبر أيضا عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بأفراد عسكريين وشُرطيين، وللاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، وباقي المنظمات الإقليمية، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية، وباقي الشركاء، لما تقدمه من دعم لا يقدر بثمن إلى كوت ديفوار.

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام العنصرين العسكري والشرطي

(في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)

البلد	المراقبون العسكريون	العنصر العسكري			العنصر الشرطي	
		ضباط الأركان	أفراد القوة	المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	ضباط الشرطة
الأرجنتين						٣
بنغلاديش	١٠	٩	١ ٦٦٠	١ ٦٧٩	١٨٠	
بنن	٩	٧	٣٧٢	٣٨٨		٤٠
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٣		٣			
البرازيل	٤	٣		٧		
بوركينافاسو						٢٣
بوروندي						٣٨
الكاميرون	١			١		٣
جمهورية أفريقيا الوسطى						٦
تشاد	٤	١		٥		١٠
الصين	٤			٤		
جمهورية الكونغو الديمقراطية						٨
جيبوتي						١٧
إكوادور	٢			٢		
مصر	—	١	١٧٥	١٧٦		٢٨
السلفادور	٣			٣		
إثيوبيا	٢			٢		
فرنسا		٧		٧		٨
غامبيا	٣			٣		
غانا	٥	٦	١٥٠	١٦١		٦
غواتيمالا	٥			٥		
غينيا	٣			٣		١٠
الهند	٩			٩		
أيرلندا	٢			٢		
الأردن	٩	١٠	١٩	٣٨	٤٨٠	٧
مدغشقر						٣
ملاوي	٣	٢		٥		

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	أفراد القوة	المجموع	العنصر الشرطي	
					وحدات الشرطة	المشكلة
موريتانيا					١٣٩	
المغرب	٣	٧١٩	٧٢٢			
ناميبيا	٢		٢			
نيجال	٣	١	٤			
النيجر	٥	٢	٨٦٧	٨٧٤	٢٠	
نيجيريا	١		١		٤	
باكستان	١٢	١٦	١٠٨٤	١١١٢	١٩٠	
باراغواي	٧	٢	٩			
بيرو	٢		٢			
الفلبين	٣	٣	٦			
بولندا	٢		٢			
جمهورية كوريا	٢		٢			
جمهورية مولدوفا	٤		٤			
رومانيا	٦		٦			
الاتحاد الروسي	٨		٨			
رواندا					٤١	
السنغال	٨	٦	٤٥٣	٤٦٧	٣٦	
صربيا	٣		٣			
إسبانيا	١	١	١			
سويسرا					١	
توغو	٧	٧	٤٦٤	٤٧٨	٢٣	
تونس	٧	٣	١٠		١٥	
تركيا					١١	
أوغندا	٥	٢	٧			
أوكرانيا	٢	٢	٣١	٣٣	١٣	
جمهورية تترانيا المتحدة	١	٢	٣			
أوروغواي	٢		٢			
فانواتو					٣	
اليمن	٩	١	١٠		١١	
زامبيا	١		١			
زمبابوي	٢		٢			
المجموع	١٨٣	٩٧	٥ ٩٩٤	٦ ٢٧٤	٩٨٩	٣٨٨

